محليات

إصابات ووفيات بالسرطان في معمل الأحذية في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

أكد رئيس مكتب الصناعات الخفيفة والنفط في اتحاد عمال السويداء ثائر عزام إصابة تسعة عمال في معمل أحذية السويداء بأمراض سرطانية أدت إلى وفاة ثمانية منهم.

وأوضح عزام أن الإصابات جاءت جراء تعاملهم مع مواد جلدية وكيميائية مختلفة الأمر الذي دفع بالضرورة إلى تشميل جميع العمال في الأعمال الخطرة والشاقة، مؤكداً أنه جرى المطالبة بذلك التشميل من اتحاد عمال السويداء كان آخرها تسطير كتاب بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٨ إلى مديرية التأمينات الاجتماعية والعمل في السويداء والذي جاء بناء على كتاب اللجنة النقابية في معمل ريان بلاست من القطاع الخاص المتضمن تعاملهم بمواد كيميائية خطرة في عملية التصنيع ما أدى إلى إصابات عديدة بأمراض خطيرة وسرطانية وإلى حدوث عدة وفيات.

ولفت إلى قيام اتحاد العمال بجولة في المعمل المذكور مع أمين الصحة والسلامة المهنية في مكتب النقابة وتم الاطلاع على واقع العمل حيث تبين استخدام مواد كيميائية خطرة والتي تسبب أمراضاً سرطانية في عملية التصنيع ليجري المطالبة بتكليف مشرف الصحة والسلامة المهنية بفرع مديرية التأمينات للوقوف على هذه الشكاوى العمالية المحقة والمساعدة على تشميلهم في الأعمال الشاقة والخطرة بعد تزويده بجدول بالمواد المستخدمة في عمليات التصنيع.

وأشار عزام إلى أن التشميل بالأعمال الخطرة ليس الإشكالية الوحيدة التي يعاني منها العمال رغم أنها الأهم فهناك الحوافز الإنتاجية المتدنية التي لا تتناسب مع المجهود الذي يبذله العمال وخاصة أن الآلات تعاني من القدم ومن نسبة الاهتلاكات المرتفعة فضلاً عن أن المعمل يعاني من نقص شديد باليد العاملة ولاسيما الذكور مما انعكس سلباً على الإنتاج علماً أن المعمل بحاجة لعمال ذكور نظراً لطبيعة العمل التي تتطلب ذلك لافتاً أنه تم وضع جميع تلك الإشكاليات أمام وزير الصناعة في زيارته الأخيرة إلى معمل الأحذية في السويداء.

بدوره مدير معمل الأحذية وسام صعب أكد أن مطالب عمال المعمل محقة وخاصة مع حجم العمل الذي يقومون فيه في المعمل مع وجود فقط ١٥٨عاملاً وعاملة.

موضحاً أن نقص اليد العاملة تتم معالجتها مبدئياً بعد المطالبة بفائض الناجحين بالمسابقة إضافة إلى عشرة عقود خبرة.

ولفت صعب أن من أهم المعوقات التي تعترض العمل هو قدم الآلات والتي يزيد عمرها الخدمي على ٤٥ عاماً أي منذ أحداث معمل أحذية السويداء والذي لم تخضع آلاته وخطوط إنتاجه خلال هذه السنوات لأية أعمال تحديث إلا ما يقوم به القسم الفني في المعمل من جهود جبارة في الصيانة مشيراً إلى أنه جرى استقدام آلة (شد مقدمة) حديثة للمعمل تبلغ طاقتها الإنتاجية نحو ٨٠٠ زوج يومياً مضيفاً إنه وخلال زيارة وزير الصناعة الأخيرة إلى المعمل وجه إلى شراء الآلات الحديثة لتطوير الإنتاج علماً أنه جرى الإعلان عن شراء (آلة شد وسط وكعب) و(آلة برش وقص ليزرية) ضمن خطة العام الحالي.

بعد إبطال «جنايات دمشق» عقود زواج مزورة.. البعض رفع دعاوى في المحكمة الشرعية «لتثبيتها»

لجنة بين وزارتي العدل والداخلية لحل إشكاليات موافقات الوكالات الخاصة بالزواج

محمد منار حميجو

كشف مصدر قضائي أنه سيتم تشكيل لجنة بين وزارتي العدل والداخلية لدراسة موضوع الموافقات للوكالات وخصوصاً المتعلقة بموضوع الزواج، موضحاً أنه رغم صدور قرار سابق من الداخلية حول إلغاء الموافقات في الزواج إلا أنه ما زال هناك إشكالات في هذا الموضوع.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المصدر أن من بين هذه الإشكالات أنه يتم ورود عبارات في الوكالة مثل الإقرار أو الإنكار أو الخصومة فيتم رفض الوكالة بحجة أنها لم تتعلق فقط بالزواج على الرغم أنها من مستلزمات الوكالة.

ورأى المصدر أن التفسير الخاطئ للقرار المشار إليه سبّب الإشكال ومن ثم سيتم حله عبر تشكيل اللجنة التي ستدرس هذا الموضوع لإيجاد الحلول المناسبة له.

وفي الغضون أعلن المصدر عن رفع العديد من دعاوى تثبيت الزواج بعدما تم إبطالها قانونياً من محكمة الجنايات في دمشق التي أبطلت الكثير من عقود الزواج بعدما ثبت تزويرها، مؤكداً أن الأشخاص الذين رفعوا الدعاوى نظموا سابقاً عقود زواج عرفية وشرعية خارج المحكمة.

وكانت محكمة الجنايات في دمشق أصدرت قراراً بإبطال الكثير من عقود الزواج بعد أن ثبت تزويرها بالتواطؤ مع موظفين ما أثار ذلك ضجة كبيرة وخصوصاً أن هناك عقوداً كانت لمغتربين خارج البلاد.

وأوضح المصدر أنه في حال كان هناك زواج عرفي بين الزوجين فيتم تثبيته في المحكمة على حين يتم إبطال العقود التي لم يكن لها أساس عرفي وشرعي ولا علم لأحد الزوجين بها.

وأشار المصدر إلى أنه في حال أن الزوجين كان لديهما علم بالتزوير فهما معرضان للمساءلة الجزائية وفي حال ثبت عكس ذلك فإن طرفي العقد غير مسؤولين عن ذلك وإنما المحامي أو الوكيل تتم محاسبتهما على ذلك، كاشفاً أنه منذ فترة طويلة لم يتم كشف عقود مزورة وهذا يدل على انخفاض كبير في تزوير العقود نتيجة الإجراءات التي اتخذتها المحكمة للتدقيق في هذا الموضوع.

وأضاف المصدر: أغلب حالات تزوير الزواج كانت تتم عبر الوكالة وهناك حالات نادرة يأتي فيها شخص بدلاً من آخر سواء الزوج أم الزوجة، مشيراً إلى أن نقابة المحامين شطبت العديد من مندوبي الوكالات بعدما ثبت تواطئهم في تزوير الوكالات.

وروى المصدر أن كشف عقود الزواج تمت عبر مراجعة أحد الأشخاص إلى المحكمة لتقديم شكوى حول زواج ابنة أخيه وهي خارج البلاد منذ فترة طويلة إضافة إلى أنها عازبة على حين هناك عقد زواج باسمها، موضحاً أنه عند مراجعة الموضوع تبين أن توقيعها مزور وأن العقد تم بعد ستة أشهر وهي مغتربة قبل ذلك بكثير.

> نقابة المحامين شطبت مندوبي وكالات لتواطئهم في التزوير

وعما يتعلق بتعديلات قانون الأحوال الشخصية أكد المصدر أنه بدأ تطبيقه في المحاكم منذ منتصف الشهر الحالي، مشيراً إلى أن تطبيقه سبّب الكثير من الأريحية وخصوصاً بعد الإعفاء من الرسوم المتعلقة بمعاملات ودعاوى تثبيت الزواج.

ورأى المصدر أنه بإلغاء رخص الزواج من شعب التجنيد لم يعد هناك ضرورة لدى طرفي عقد الزواج أن يقدموا تقارير طبية خاصة بالحمل أو شهادة ولادة وتكون مزورة للتخلص من رخصة التجنيد ومن ثم إلغاؤها حل مشكلة كبيرة ولم يعد هناك ضرورة للزواج العرفي وأصبح بإمكان طرفي العقد الزواج مباشرة في المحكمة.

لجنة لتحديد احتياجات سيارات الشركات من البنزين والمازوت

أسعد لـ«الوطن»: أولوية تأمين المازوت للمخابز والمشافي والمدارس

فادي بك الشريف

طالبت أكثر من عشر فعاليات اقتصادية متنوعة بزيادة مخصصات المحروقات من بنزين ومازوت وذلك لزوم الاستهلاك اليومي للنقل والصناعة، تحت مبررات عدم كفاية الكميات المحددة لهم بشكل شهري والتي لا تتجاوز الـ٢٠٠ لتر بموجب البطاقة الذكية، بحيث لا تكفي للقيام بمهامهم وأعمالهم على أكمل وجه، ولاسيما مع حركة التنقل الكبيرة يومياً ولمسافات طويلة تتطلب زيادة على الكميات.

وأكدت مصادر من إحدى الشركات العاملة في مجال التنظيف وترحيل القمامة في عدد من مناطق دمشق، أن الكميات المخصصة لهم شهرياً لا تكفي لتقديم الخدمات اللازمة للقيام بالمهام في أحياء دمشق، منوهين بأهمية زيادة الكميات ولاسيما مع وجود أنواع مختلفة من السيارات، كل منها يحتاج لكميات محددة، وليس من المنطقي توحيد المخصص من الكميات لكل آلية بتجاهل نوعها، مضيفين: لا نحصل إلا على ٢٠ لتراً يومياً من المحروقات.

وأشارت المصادر إلى أن هناك نوعاً من الآليات بحاجة إلى ٤٠٠ لتر شهرياً، وأخرى بحاجة إلى ٦٠٠ لتر وحتى ٧٠٠ لتر شهرياً وبعض الآليات بحاجة إلى ألف لتر، في ظل وجود أنواع مختلفة من الآليات الكبيرة، كما أن العمل يكون على مدار ٢٤ ساعة وفي أيام العطل، كما تتم تغطية مساحات كبيرة من دمشق تشمل مشروع دمر ودمشق القديمة والجادات العليا والشاغور ومحيط الجامع الأموي، والتي يتم فيها جمع وترحيل القمامة، علماً أن هذا الأمر ينطبق على العديد من الشركات والفعاليات.

وحول هذا الموضوع توجهنا إلى محروقات دمشق للوقوف عند تفاصيله، حيث أكد مدير الفرع إبراهيم أسعد في تصريح لـ«الوطن» أن هناك عدة شركات تقدمت بطلب زيادة المخصصات، توزعت بين زيادة للبنزين والمازوت، مبيناً أن من تصنف آليته على أنها خاصة يستفيد من خاصة «السفر»، ولكن هناك شركات مصنفة عامة ولا توصيف لها، الأمر الذي يحتاج إلى توصيف احتياج، كما يوجد شركات للنقل السياحي والاتصالات وشركات هندسية.

وأكد أسعد أنه بناء على توجيهات محافظ دمشق ووفق ما طرح في لجنة محروقات سوف يتم تكليف لجنة لتحديد الاحتياجات الفعلية لهذه الفعاليات ولكل الحالات الأخرى، مبيناً أن ذلك يعود حسب وضع كل سيارة وشركة، ولاسيما في ظل الخدمات المقدمة.

ولفت مدير محروقات دمشق إلى أن كمية المازوت المؤمنة للمعامل الصغيرة وجمعية المخابز السياحية وجمعية الحدادين واللحامين وشركات الخدمات يصل إلى ٨٠٠ ألف لتر شهرياً.

مضيفاً: يتم تأمين المازوت للمدارس على مراحل وتم تأمين ٥٠٠ ألف لتر خلال الفصل الأول، كما يتم تأمين الاحتياجات الكاملة للمشافي الحكومية بالسعر الرسمي ١٨٠ ليرة للتر، بحيث تختلف الكميات بين مشفى وأخرى، مع تأمينه للمشافي الخاصة بسعر ٢٩٦ ليرة، وهو ضمن المتابعة بقوائم ومخصصات تحصل عليها مختلف الجهات بشكل مدروس.

وأشار إلى تأمين أكثر من مليون لتر مازوت شهرياً لكل المخابز (تختلف التسمية تمويني- آلي. احتياطي) وذلك بسعر ١٣٥ ليرة سورية للتر، وبحسب الطاقة الإنتاجية، مع تأمين كميات للمخابز الآلية، علماً أن تأمين الاحتياجات حسب وضع كل جهة سواء مشفى أو مدرسة أو مخبز، مؤكداً أن هناك أولوية بتأمين المازوت لهذه الجهات.

خريجون يشتكون تأخر مكافآتهم من برنامج دعم الخريجين.. و«الشؤون» توضح

الكوا لـ«الوطن»: إقرار ٢٠٠ طلب نهاية الأسبوع الحالي للاستفادة من البرنامج

راما محمد

علمت «الوطن» عن وجود شكاوى من بعض الخريجين عن تأخر حصولهم على المكافأة الشهرية والبالغة ٢٥ ألفاً للمستفيدين من برنامج دعم الخريجين الجدد الذي أطلقته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل العام الماضي، متسائلين عن مصير المستفيدين بعد انتهاء فترة التدريب المحددة بستة أشهر.

ولمتابعة الموضوع تواصلت «الوطن» مع محاسب الإدارة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ياسر الخالد الذي أعاد سبب التأخير في صرف المبالغ المالية إلى الآليات الفنية للحساب في أي محافظة، موضحاً أنه وعلى سبيل المثال في كل محافظة هناك ٣ مستفيدين من البرنامج في كل جهة تابعة للوزارة، وعليه فكل جهة ترسل جداول الدوام تباعاً، ما يستغرق أسبوعاً أو أسبوعين لتوجيه أمر بالصرف.

وبين الخالد أن توجيه أمر صرف واحد لكل معتمد يعود لعدم تكليف المعتمد أكثر من مرة بالمجيء إلى العاصمة والحصول على أمر الصرف، إذ لا يوجد تحويل حسابات بنكية أو أي فروع بالمحافظات، لافتاً إلى وجود تعميم بإرسال جميع الجهات في كل محافظة جداول الدوام مرة واحدة إلا أن هذه الجهات لم تلتزم، مؤكداً صرف المستحقات لكل مستفيد وصلت بياناته.

بدوره كشف مدير مرصد سوق العمل محمود الكوا لـ«الوطن» عن العمل على وضع آلية تتضمن توزيع الاعتمادات المرصودة لهذا البرنامج على المستوى المحلي لتسليم المكافأة الشهرية كأقصى حد خلال الأسبوع الأول من كل شهر يلي شهر التدريب لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والجهات التابعة لها ووزارة التعليم العالي.

وبيّن الكوا أن عدد المستفيدين حتى تاريخه من البرنامج بلغ ١٤٦ مستفيداً وتقدم له ٥١١ متقدماً، كاشفاً عن جاهزية ٢٠٠ طلب للإقرار نهاية الأسبوع الحالي، مشيراً إلى أن المبلغ المرصود للبرنامج والبالغ ٣٥٠ مليون ليرة من حساب الدعم الاجتماعي وحساب التشغيل وفرص العمل، مؤكداً أن التواصل ووضع الشروط لقبول الطلبات يكون من وزارة التعليم العالي التي ترسل الطلبات ثم وزارة الشؤون الاجتماعية تنجز العقود وتنفذها، مشيراً إلى أن البرنامج يستهدف خريجي أعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩.

وأوضح الكوا أن قرار صدور البرنامج عام ٢٠١٨ ذكر صراحة أن الهدف من البرنامج التدريب ولا يمدد ولا ينقلب لتعاقد، مؤكداً أن العقد الموقع من قبل المستفيدين ينص على هذا التفصيل.

هذا والتقت «الوطن» أحد المستفيدين من البرنامج الذي أكد أنه تقدم للاستفادة من البرنامج من خلال شؤون الطلاب في جامعته إلا أنها لم تزوده بأي تفاصيل أو معلومات عن البرنامج.

وأشار إلى أن تعيينه جاء ضمن الوزارة ورغم ذلك فإن حصوله على المكافأة الشهرية يتأخر كل مرة، كونه يحتاج أمر صرف واحداً وتدقيق جداول الدوام، إلى جانب ارتباطه أيضاً بوزارة التعليم العالي.

١,١ مليار ليرة لمشاريع إرواء القنيطرة وتجمعات النازحين في ريف دمشق

القنيطرة - الوطن

كشف مدير عام مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي بالقنيطرة أمين الشمالي عن تخصيص الجزء الأكبر من الموازنة الاستثمارية للعام الحالي لمشروع إرواء التجمعات السكانية على أرض المحافظة وفي تجمعات النازحين الواقعة بريف دمشق وبمبلغ مقداره ٥٥٠ مليون ليرة من الاعتماد الكلي والبالغ ١.١ مليار.

وأشار الشمالي إلى التعاقد والمباشرة بحفر آبار جديدة في جديدة الفضل وعرطوز الضهرة وعين فريخة وأبو غارة والمعلقة وذلك من الخطة المقررة لهذا العام والبالغة ٢٠ بئراً، إضافة إلى صيانة وتعزيل وتنظيف آبار حسب الحاجة وتنفيذ خطوط ضخ وإسالة وشبكات وبناء خزانات مياه عدد ٤ ومحطات ضخ للآبار وتجهيز الآبار المحفورة كتقديم وتركيب تجهيزات كهربائية وميكانيكية لمحطات الضخ للآبار الناجحة وتقديم وتركيب مراكز تحويل وعدادات ثلاثية ومعوضات استطاعة ردية كهربائية لمحطات الضخ.

واشار الشمالي إلى تخصيص ٤٧٩ مليوناً لمشاريع الاستبدال والتجديد لمشاريع المياه من الشبكات في أرض المحافظة للقنيطرة وتجمعات النازحين بريف دمشق وتأهيل خزانات المياه، منوها بإكمال تنفيذ أتمتة أعمال المؤسسة والوحدات الاقتصادية فوترة – مالية– مستودعات – ذاتية العاملين.

وبيّن مدير مياه القنيطرة أهم ما تم إنجازه خلال العام الماضي على أرض المحافظة من حفر آبار في الحلس وشورى وحضر عدد ٢ وأيوبا وجبا بكلفة (١٦٤) مليوناً وتنفيذ خطوط ضخ وإسالة وتجهيز آبار وتنفيذ محطات ضخ في مدينة البعث وخان أرنبة والسلوقية وأيوبا وحضر عدد ٢ بتكلفة ٢٠٥ ملايين، أما بالنسبة لتجمعات النازحين بريف دمشق فتكلفة المشاريع المنفذة (٣٥٧) مليوناً وشملت تجمع جديدة.

وأكد مدير مياه القنيطرة قيام المؤسسة بإعادة تأهيل منظومة مياه الشرب على أرض المحافظة بعد تحريرها من الإرهاب فقد تمت إعادة تأهيل ٥٤ بئراً من أصل ٩٠ بئراً متضررة وإعادة صيانة وتأهيل محطات الضخ لـ٥٤ محطة، منوها أيضاً بإعادة منظومة المياه في تجمعات النازحين بريف دمشق حيث تم تأهيل وتجهيز ٦٣ بئراً وإعادة صيانة وتأهيل شبكات المياه وإعادة صيانة وتأهيل محطات الضخ عدد ٦١، علما أن الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٨ كانت ٨٦٤ مليوناً وتم تنفيذ مشاريع من إعادة الإعمار بنحو مليار وأربعمئة وستين مليونا من قيمة الأضرار التي لحقت بمنظومة مياه الشرب والبالغة نحو٢.١ مليار.

الجمالي لـ«الوطن»: ٧٧ بحثاً علمياً تحت التقييم الأخير لدعم التنمية المستدامة

إعداد بحوث علمية بناءً على طلب جهات عامة وخاصة

قصي أحمد المحمد

في الوقت الذي أكد فيه معاون وزير الاتصالات محمد مازن المحايري أنه تمت مناقشة المشاريع البحثية والتطويرية المتعلقة بتقانة المعلومات والاتصالات حسب الأهمية والأولوية، أعلن مدير الهيئة العليا للبحث العلمي مجد نصوح الجمالي وجود ٧٧ بحثاً علمياً تتم إعادة تقييمها للمرة الثانية، ليصار إلى اختيار المشاريع المطلوبة واللازمة بجدية وفقاً لأهميتها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد معاون وزير الاتصالات أنه تم عقد الاجتماع الخاص باللجنة العلمية الاستشارية لقطاع تقانة المعلومات والاتصالات في مبنى الهيئة العليا للبحث العلمي، موضحاً أنه تمت مناقشة المشاريع البحثية والتطويرية حسب الأهمية والأولوية، مشيراً إلى أن ذلك تم وفقاً للمحاور العلمية المقترحة لقطاع تقانة المعلومات والاتصالات والمشمولة بالسياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار.

وكشف الجمالي لـ«الوطن» عن اقتراب المرحلة النهائية من دراسة وتقييم الأبحاث العلمية التي سيتم تحويلها إلى مشاريع تطبيقية لأنها ستسهم بشكل كبير في عملية التنمية المستدامة، مبيناً أن الأبحاث العلمية الموجودة حالياً عددها ٧٧ بحثاً علمياً تتم إعادة تقييمها من جديد بعد مرحلة تقييمها الأولى، ليصار الاختيار بجدية وفقاً لأهمية المشاريع الموجودة لأن الهيئة لم تقر أي مشروع بحثي إلا إذا كان فيه أهمية إستراتيجية وتطبيقية للتنفيذ.

وأشار الجمالي إلى أن الأبحاث الموجودة هي جزء من السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار التي تم إقرارها عام ٢٠١٧ بعد سلسلة من اللقاءات والورشات والنقاشات، موضحاً أن هذه السياسة هي من يحدد المحاور الأساسية للبحث العلمي، ليصار إلى تحويل مخرجات تطبيقية، مبيناً أن الأبحاث الموجودة تستهدف ١٦ قطاعاً، مؤكداً أن لهذه المشاريع أهمية كبيرة للربط بين البحث العلمي الموجود والواقع.

> مشاريع بحثية بالطاقات المتجددة لتخفيف استهلاك الطاقة

ولفت مدير الهيئة إلى أنه تم تحديد أهم المحاور البحثية في كل قطاع ليتم تطويره بحثياً، مشيراً إلى أن المرحلة الحالية التي تعمل بها الهيئة هي تنفيذية، موضحاً أنه تم إجراء عدّة ورشات عمل نتج عنها مشاريع بحثية وهي بطور الدراسة والتقييم حالياً ليصار إلى تنفيذها خلال العام ٢٠١٩ الجاري، بعد أن يتم إقرارها من رئاسة مجلس الوزراء ليصار إلى توزيعها على الجهات الطالبة لها من الوزارات وغيرها.

وبيّن الجمالي أن السياسة الوطنية الحالية أنهت العمل بالطريقة التقليدية للبحث العلمي، لأنه سابقاً كان إعداد أي بحث بالشكل التقليدي يتم من الباحث لاختيار الموضوع، إلا أنه حالياً يتم إعداد البحث بناءً على رغبة الجهة الطالبة له وهي الوزارات والجهات الخاصة، مبيناً أن هذه النقطة أعطت أهمية كبيرة للسياسة المذكورة لأن الإنجاز البحثي والتقييم يتم بآلية جديدة ومختلفة وجدية.

وأشار إلى أن الأبحاث والعناوين الموجودة هي نتيجة لمشكلة تعاني منها بعض القطاعات، أو أن هذه القطاعات لديها مشروع إستراتيجي مهم ترغب في تطويره، ليصار بعد ذلك إلى اختيار من هو الأجدر من الباحثين لتنفيذ هذا المشروع سواء من الجامعات أم المراكز البحثية، لافتاً إلى أن دور الهيئة هو منسّق مقيم ودور تشبيكي بين الجهات الطالبة للبحث العلمي سواء كان قطاعاً عاماً أم خاصاً وبين الجهات التي تستطيع تنفيذ هذه المشاريع سواء جامعات أم مراكز بحثية.

وبين أنه يتم الأخذ بعين الاعتبار قدرات الفريق الموكل إليه إنجاز المشروع، لافتاً إلى وجود دراسة معمّقة لأي فريق يتم إيكال أي مشروع إليه، سواء من حيث الأهمية أم الجدوى الاقتصادية والجهة المستفيدة إذا كانت قطاعاً خاصاً أو عاماً، موضحاً وجود لجنة استشارية في الهيئة لكل قطاع تتابع عمل كل مشروع وتحدد أهميته ليصار إلى تنفيذه، إضافة إلى نسبة فائدته التي تنعكس على كل جهة، وفي الوقت نفسه تقيم اللجنة الفريق البحثي.

وأشار الجمالي إلى أن بعض المشاريع تستغرق وقتاً خلال التنفيذ وبعضها قد يستغرق سنوات، موضحاً أن ما يتم العمل عليه حالياً لتنفيذ المشاريع المطلوبة برؤية مختلفة وآلية جديدة هي الآلية الأولى من نوعها التي تتم في سورية، لأن هذه المشاريع التطبيقية تبدأ بحل مشاكل موجودة في القطاعين.

ولفت إلى وجود مشاريع بحثية تتعلق بالطاقات المتجددة للوصول إلى استهلاك أفضل للطاقة، وهناك مشاريع لها علاقة بالاتصالات وبالصحة من حيث إنتاج أدوية جديدة وتطوير معالجات أخرى، وفي الزراعة هناك محاصيل يتم العمل على تطويرها بحثياً لأن جميع المشاريع هي خاضعة للتقييم.

نقيب محامي اللاذقية: نقل القصر العدلي إلى مكان غير لائق يؤرق النقابة

عبير سمير محمود

أكدت نقيب المحامين في اللاذقية، آمنة ميني لـ«الوطن»، أن نقل القصر العدلي إلى موقع خلف الكراجات، يؤرق النقابة، مبينة أنه مكان غير لائق ولا يوجد فيه أي خدمات للمحكمة.

وعلى هامش الاجتماع السنوي لفرع النقابة، أضافت ميني: إن الموقع الذي يتم الحديث عنه مكان مهجور وإذا حدثت فيه جريمة قتل لن يسمع بها أحد، موضحة أنه غير آمن ويحيط به مكب للقمامة.

وتابعت ميني: إن الموقع الحالي للقصر العدلي يبقى الأفضل خاصة وأن السجن انتقل إلى موقع آخر ما يتيح إمكانية الاتفاق بين وزارتي العدل والداخلية لضم مكان السجن إلى المحكمة وتوسيع القصر، مضيفة: إنه يمكن للوزارة الاستفادة أيضاً من إحدى ساحتي المدرسة الملاصقة، غير المستخدمة، من المدرسة أو الطلاب لضمها للقصر ليس لمصلحة المحامين فقط وإنما القضاة والمواطنين بشكل عام.

وأكدت أن النقابة تسعى لدى الجهات المختصة لمعالجة أمر التكاليف الضريبية المالية العالية للمحامين والعمل على تخفيف الضرائب بشكل عام لتتناسب مع الدخل الحقيقي للمحامي.

وأشارت ميني إلى أن النقابة تعمل على متابعة عملية أتمتة ذاتيات المحامين والسعي لأرشفة جميع الأوراق والوثائق في فرع النقابة خلال خطة عام ٢٠١٩، مضيفة إنه سيتم متابعة العمل على حفظ الوكالات القضائية القديمة والحديثة بتصويرها وأرشفتها على أجهزة الكمبيوتر.

وقالت نقيب محامي اللاذقية: إن ما نشهده اليوم هو حرب ما بعد الحرب ما يحتّم علينا كشرائح مجتمعية ونقابية ومهنية وكمواطنين أولاً وقبل كل شيء ألا ندخر جهداً في كل مواقع عملنا لنحافظ على الانتصار الذي حققه جيشنا الباسل، مؤكدة أن سورية ستعود أقوى مما كانت عليه فلا تنازل عن المبادئ ولا تفريط بالحقوق.

وتناولت طروحات عدد من الأعضاء إعادة النظر في مكان وضع اللصيقة القضائية التي – كما ذكر أحد المحامين – فيها ظلم للمواطن في هذه الظروف الصعبة، معتبراً أن هناك من يتقصد المحامين واللوم يقع عليهم وعلى فرع النقابة والنقابة العامة.

ورأى أحد المحامين أن واقع النقابة مترهل وضعيف، مضيفاً: إن المحامي أصبح (ملطشة) عند الجميع ما ينعكس سلباً على واقع المهنة.

واعتبر عضو آخر أن بعض القضاة يخالفون القانون ويصادرون حرية المحامي في اختيار القضايا التي سيرافع عنها.